

جهود الجزائر لإرساء دعائم الاقتصاد الأخضر

Algeria's efforts to establish the foundations of a green economy

ربيع بلايلية¹ (جامعة سوق أهراس) ra.belailia@univ-soukahras.dz

خديجة عزوزي²، (جامعة قالمة) azouzi.khadidja@univ-guelma.dz

2021-01-11	تاريخ القبول	2020-10-07	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز التوجه العالمي نحو النمو الأخضر الذي لا يتوقف فقط على الدعم المالي والفني والوصول إلى الحوافز الضريبية والأسواق، وهو ما حاولت الجزائر تحقيقه وذلك بسن قوانين بيئية، ومن بينها قانون الإقليم باعتباره أداة لتحقيق تنمية مستدامة، وبناء اقتصاد أخضر وهو ما عمدت إليه الجزائر من خلال القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الصادر سنة 2001.

وقد تم التوصل إلى أن النصوص القانونية الجزائرية تم تكييفها مع مستلزمات المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تم وضع أدوات اقتصادية، مالية وترتيبات جبائية تتعلق بإرساء دعائم الاقتصاد الأخضر، وتحقيق تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

كلمات مفتاحية:

التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر، الجهود الجزائرية.

Abstract

The present study aims to highlight the Algerian efforts to achieve the goals of the green economy by enacting environmental laws that take into account economic growth, including the region's law as one of the real catalysts for reaching sustainable development and building a green economy that Algeria adopted through the law relating to the preparation of the region and sustainable development issued in 2001 and other supporting laws. It has been concluded that the Algerian legal texts have been adapted to the requirements of preserving the environment and achieving sustainable development that guarantees the rights of current and future generations.

Keywords:

sustainable development; green economy; Algeria efforts.

* المؤلف المرسل

مقدمة

يعدّ الاقتصاد الأخضر أداة من الأدوات الكفيلة بإنجاح خطط التنمية المستدامة وتعزيز أبعادها الأساسية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويستند بالأساس على دعم الأولويات المرتبطة بـ أخضرة الأنشطة المؤسساتية بما يسمح بتحسين الإطار المعيشي للسكان، ويشير إلى منظومة استخدام الموارد بكفاءة واحتواء الآثار البيئية السلبية على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء، بحيث يتحقق ذلك من خلال دعم مشاريع كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وحماية التنوع البيولوجي في ظل السياسات والتشريعات المنظمة لذلك بما يكف سهولة الانتقال لهذا التوجه الاقتصادي الجديد، ويعدّ البعض هذا التوجه فرصة لتفعيل الاستثمار في رأس المال الطبيعي كوسيلة للخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة، في حين يرى البعض الآخر أنه فرصة لتقوية الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر.

إشكالية الدراسة

سنتطرق في هذا البحث إلى أهم الجهود المبذولة في الجزائر للاستفادة من ثمار النمو الأخضر المستدام وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية الآتية: فيم تتجلى الجهود الجزائرية لإرساء دعائم الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة؟ انطلاقاً من الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالاقتصاد الأخضر، وما هي مؤشرات قياسه؟
- كيف يساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟
- ماهي أهم السياسات الوطنية المعتمدة في دعم الاقتصاد الأخضر وتطوير القطاعات البديلة عن المحروقات؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على مضمون الإشكالية والأسئلة الفرعية لها ارتأينا بناء الفرضيات الثلاث الآتية:

- الفرضية الأولى
تنتهج الجزائر سياسات وطنية رشيدة تراعي مبدأ الخصوصية الصناعية القائمة على التنوع الطاقوي.
- الفرضية الثانية
تفتقر استراتيجية الاقتصاد الأخضر في الجزائر إلى بنية وزارية مختصة بوضع سياسات وبرامج اقتصادية متكاملة مع السياسات والبرامج المالية.
- الفرضية الثالثة
تحقق الصناعة البيئية في الجزائر الاستغلال الكامل للقدرات الوطنية المتعلقة بالطاقات المجددة.

أهداف الدراسة

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- عرض الخلفية المفاهيمية للاقتصاد الأخضر وأسباب تطوره.
- تسليط الضوء على السياسات العامة المتبعة في الجزائر لتحسين صورتها الخضراء بناء على البرامج المستحدثة في مجال الاقتصاد الأخضر والوظائف المستدامة.
- تبيان الفرص الاستثمارية التي يتيحها الاقتصاد الأخضر في عديد القطاعات وعلى رأسها قطاع الطاقة المتجددة كبديل عن المحروقات؛ لامتناس الطاقة البشرية غير المستغلة وتنويع الاقتصاد الوطني.
- تشريح الواقع الاقتصادي الجزائري بناء على معطيات التطور الحاصل في مجال الاهتمام بالاقتصاد الأخضر؛ لضمان تنمية عادلة ومستدامة تُراعى من خلالها كافة حاجيات ومتطلبات الأفراد المحليين الحاليين والمستقبليين.

تعريف المفاهيم ذات العلاقة بالبحث

- الاقتصاد الأخضر ومؤشرات قياسه

يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد قائم على التحكم في التلوث من خلال تخفيض انبعاثات الكربون إلى أدنى مستوياته، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد سيما الناضبة منها، وكذا منع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي،

- التنمية المستدامة

تم تعريف التنمية المستدامة بعدة طرق، لكن التعريف الأكثر تكرارا ما ورد في تقرير برونتلاند الذي يركز على اعتبار التنمية مدخلا أساسيا لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

- القطاعات البديلة عن المحروقات

مواصلة لمسيرة التنمية المستدامة، تركز معظم الحكومات على القطاعات الخضراء التالية: الطاقات المتجددة، الصناعة البيئية، الميدان الفلاحي، ميدان الصيد البحري وتربية المائيات، ميدان الغابات، بحيث يرى عديد الاقتصاديين أن إنتاج الطاقة النظيفة ينطوي على عوامل خارجية إيجابية كبيرة لا يتم تمثيلها بشكل كافٍ في سعر السوق للنفط والغاز، وفي الواقع وبالنظر إلى التكلفة المتزايدة للظواهر المرتبطة بتغير المناخ، يجادل الكثيرون بأن هذه العوامل الخارجية تفوق إلى حد كبير وفورات التكاليف المرتبطة بالهيدروكربونات.

- السياسات الخضراء

لقد ارتكزت السياسات الخضراء المتبناة في الجزائر على مجموعة من الأدوات الاقتصادية تمثلت في: الجباية البيئية و الإنفاق الحكومي و النفقات الخاصة، وقد انضمت الجزائر بشكل

طبيعي إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه من أجل اعتماد منصة لأهداف التنمية المستدامة مقتنعة بأهميتها في مركز الرؤية المشتركة للعالم ومستقبل كوكبنا.

- العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

تأمل السياسة الجزائرية بمختلف مؤسساتها إلى بناء اقتصاد أخضر كمسار للتنمية المستدامة يعتمد على معالجة الترابط بين النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية والنظام البيئي، ويتمثل النهج المعتمد في ضمان دعم برامج الاقتصاد الأخضر من خلال خطة عمل عملية وقابلة للتنفيذ.

- تحديد طبيعة واتجاه العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة

إيماننا منها بالعلاقة الوثيقة بين متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ودعائم الاقتصاد الأخضر، تشارك الجزائر مشاركة تامة ونشطة في عملية التفاوض وفي مختلف المشاورات والمبادرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعدّ هذه العضوية امتدادا طبيعيا لالتزامها بجدول أعمال التنمية للألفية في عام 2000، والتي تمكنت من تحقيق بعض النتائج الهامة من خلال تكييف سياساتها القطاعية، بحيث تسعى الجهود الوطنية اغتنام الصحة الجماعية لتطلعات جديدة لتلبية الشروط المناسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 من خلال الاستفادة من أفضل العمليات والبرامج في الاقتصاد الأخضر؛ قصد تعزيز إصلاح القطاع على نحو يحقق كفاءة استخدام الموارد وخفض انبعاثات الكربون، ودعم مسار نمو العمالة.

الدراسات السابقة

1- الدراسة الأولى

دراسة قحام وهيبة، شرقرق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل (مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر) مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ديسمبر 2016، عالجت هذه الدراسة إشكالية المساهمة الفعلية للاقتصاد الأخضر في حماية البيئة وخلق فرص العمل اللائقة، ومن أهم الأهداف التي سلط عليها الضوء في الدراسة نذكر النقاط الآتية:

- التعريف بالاقتصاد الأخضر ومراحل ظهوره.

- التطرق إلى أهم التحديات التي تواجه التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

- نجاعة الاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

- واقع الاقتصاد الأخضر.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة النتائج الآتية:

- يعتبر الاقتصاد الأخضر أداة أساسية لمواجهة التحديات البيئية وتوفير فرص عمل نظيفة عن طريق الاستثمارات الخضراء؛ لأنه يعتمد على تحسين كفاءة الإنتاج وضبط استخدام الموارد الطبيعية وترشيدها ومنع تلوثها، وكذا العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات كفاءتها.

- التشجيع على الإنتاج والاستهلاك المستدامين من خلال تحفيز المؤسسات والمستهلكين على التحول نحو الأنماط الخضراء للاستثمار والشراء.

- الاهتمام أكثر بالتنمية الريفية من خلال استصلاح الأراضي الزراعية والاستثمار في الموارد الطبيعية والحيوية كالمياه السطحية والباطنية لتخفيف الفقر في الأرياف.

- التركيز على تحجيم المخاطر الصحية وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية خاصة، وذلك بالتحكم أكثر في النفايات و الانبعاثات، وتوفير سلع وخدمات قليلة الانبعاثات.

2- الدراسة الثانية

دراسة عيسى معزوزي، بن تريب بن تريب، نحو إرساء المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال كأساس محوري لدعم الاقتصاد الأخضر مقال منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد3، العدد السادس، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، ديسمبر 2018، وقد عالج الباحثان إشكالية إرساء عوامل المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال من أجل دعم عناصر بناء اقتصاد أخضر، ومن بين الأهداف المرجوة من الدراسة نذكر ما يأتي:

- التحديد الدقيق لمبادئ المسؤولية البيئية وأسباب تجسيدها على مستوى المؤسسات الاقتصادية سيما الصناعية منها.

- تعريف الاقتصاد الأخضر والعناصر الأساسية المكونة له.

- تبيان أهمية المسؤولية البيئية بالنسبة لأداء المؤسسات الاقتصادية ولبناء اقتصاد أخضر قوي تُراعى من خلاله حماية الموارد الطبيعية والثروات الإيكولوجية.

ومن النتائج المتوصل إليها نستعرض النقاط الآتية:

- تساهم المسؤولية البيئية بشكل إيجابي في تنمية الاقتصاد الأخضر وتنمية مخرجاته.

- تدعم المسؤولية البيئية استغلال الطاقات النظيفة بما يساعد على إنشاء مشاريع المدن الخضراء وإنجاح استراتيجيات التنمية المستدامة.

- التركيز على القضايا ذات الاهتمام الواسع بمسألة التغير المناخي وفق منظور المسؤولية البيئية بما في ذلك التشجيع على توظيف التكنولوجيا النظيفة وسياسة الاستثمار الأخضر.

3- الدراسة الثالثة

دراسة بن نونة فاتح، سياسة الطاقة والتحديات البيئية في ظل التنمية المستدامة -حالة

الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، عالج الباحث إشكالية الاختلال البيئي وتدهور مصادر الطاقة الناتج عن نموذج الطاقة الحالي خاصة الأحفورية منها، حيث يهدف هذا البحث إلى إبراز العلاقة التداخلية

بين السياسة الطاقوية والتنمية المستدامة في الجزائر، ومدى انعكاس ذلك على جودة المعايير البيئية والاستهلاك العقلاني للطاقة الأحفورية الناضبة، وقد أدت تداعيات الاستثمار الطاقوي إلى إعادة النظر في مستقبل الطاقة العالمي من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة المخاطر البيئية المترتبة عن النشاط الاستغلالي غير المدروس، وبما يكفل حقوق الأجيال القادمة بتبني نهج مستدام عادل يلبي الحاجات الحالية والمستقبلية على حد سواء.

ومن النتائج المقيدة وفق مضمون هذه الدراسة نخلص إلى:

- اعتبار الاستراتيجية العالمية للطاقة منقوصة في كثير الجوانب بما في ذلك توحيد الجهود المتعلقة بتوحيد النموذج الاستغلالي المستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة.
- تتلخص أهم الأسباب المؤدية إلى المشاكل البيئية في المشاكل السياسية والتكنولوجية التي تحول دون بلوغ اتفاق عالمي بشأن التغير المناخي، وحرية نقل التكنولوجيات الخضراء المساعدة على تحقيق التوازن الاقتصادي والبيئي.
- تشكل الطاقات المتجددة بديلا حقيقيا عن الطاقة التقليدية، تسهم في إنجاح المشاريع التنموية سواء تلك التي تتعلق بالشق الصناعي أو الفلاحي، أو السياحي.
- تعدّ الطاقة عصب التنمية العالمية والوطنية، ذلك لأنها بمثابة العنصر الاستراتيجي، وعليه يجب تمكين علاقات التعاون بين دول الشمال والجنوب فيما يخص إقامة المشاريع المشتركة لإمداد مجتمعاتها بالطاقة النظيفة ومساعدتها على امتلاك التكنولوجيا الحديثة التي تؤهلها لبناء القدرات الذاتية في هذا المجال.
- وجود تضارب صارخ بين بنود الاتفاقيات العالمية والممارسات الفعلية للدول المصنعة التي لا تستجيب حقيقة لما هو مدرج في جدول الأعمال العالمي، بما يخدم المصلحة الكلية، ذلك أن المصلحة الاقتصادية الضيقة لها تركز على سهولة إنتاج الطاقة التقليدية وتوظيفها على أوسع نطاق في مختلف القطاعات بأقل التكاليف.
- نظرا للخلل المسجل بين معدل النمو السكاني واستهلاك الطاقة في الدول النامية، فقد ترتب على ذلك هدر الموارد الطبيعية كبديل للطاقة بسبب الاستغلال المكثف لهذه الأخيرة؛ لتغطية الحاجات الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية على حساب التنمية البيئية.
- لازالت استراتيجية الطاقة في الجزائر غير فعالة مقارنة بالإمكانات المتنوعة التي تزخر بها خاصة في شقها المتعلق بتنوع الطاقة والنجاعة الطاقوية وتأثير ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تبقى التوعية البيئية والثقافة الاستهلاكية والإنتاجية المحدد الأساسي لحسن استغلال الطاقة والانتقال إلى الممارسات الفردية والمؤسسية الناضجة نحو إنتاج واستهلاك الطاقات المتجددة بما يخدم أهداف المجتمع ويحمي بيئته.

4- الدراسة الرابعة

دراسة عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة (دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، عالج هذا البحث مدى مساهمة استخدام الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ومن بين النقاط المستهدفة تسليط الضوء على الوظائف الحيوية للطاقات المتجددة باعتبارها حتمية تنمية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية متكامل ووظائف الطاقات التقليدية، بل وتعوضها مستقبلا من أجل إحلال السلام البيئي في المعمورة، و النهوض بالمناطق الريفية خاصة الجبلية والصحراوية منها، وذلك من خلال تقليص الهجرة منها والاستثمار أكثر في مقوماتها بما ينعكس إيجابا على التحكم في التلوث وامتصاص الضغوطات المفروضة من طرف المجتمع المدني. ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث نذكر ما يأتي:

- التركيز على البحوث النظرية والعملية من خلال تكوين الإطار اللازمة لاستيعاب التطور الحاصل في مجال الطاقات المتجددة وتحقيق الكفاءة استجابة لأهداف التنمية المستدامة.
- رسم سياسة تنمية متكاملة ومتسلسلة قائمة على التسعير والتحفيز المالي خاصة لتحسين الطلب على الطاقة وحسن إدارتها، وذلك بضمان توفيرها في المجتمعات الفقيرة بأسعار مقبولة وتنافسية.

- نشر ثقافة التوعية البيئية والطاوقية العالمية وإنشاء علاقة وثيقة بينهما، تشجع على إقامة شراكة مربحة تمهد لاعتماد استثمارات معتبرة تستغل بعض المناطق النائية كالصحراوية مثلا.
- إعادة تنظيم القطاع الصناعي وتخفيض الطاقة المستهلكة، وذلك بتنفيذ الإجراءات الضوئية لتوفير الموارد المالية الكفيلة بتحقيق أهداف البرنامج الطاوقوي في الجزائر.
- إدارة النقل المستدام وتحديث شبكاته تزامنا مع انتهاج سياسة واضحة لاستعمال الطاقة المتجددة في الدول النامية وعلى رأسها الجزائر وذلك بتحديث وسائل النقل الحضري وشبه الحضري.

- التسريع في وتيرة توسيع التجارة المسؤولة القائمة على تبادل التكنولوجيات النظيفة ذات العلاقة بالطاقات المتجددة للتحكم في انبعاث الكربون وخلق أسواق جديدة للخلايا الحرارية في إطار تبني التوظيف المكثف للطاقة الشمسية.

- إقامة محطات مختلفة الحجم للطاقة لخلق المنافسة الطاوقية ذات الجدوى الاقتصادية والبيئية العالية.

- مساهمة الدراسة الحالية

فيما يتعلق بدراستنا فهي تبرز أهمية الجهود المبذولة على المستوى الوطني و التزام السلطات العامة واهتمامها الخاص بالتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ورواد الأعمال الشباب الذين نتجوا عن تنفيذ مجموعة من الإجراءات من خلال 1200 مشروع تطلب تعبئة الدولة لأكثر

من ملياري دولار منذ عام 2000، وقد تم الاتفاق على هذا الالتزام من خلال إدخال نصين دستوريين يتعلقان بحقوق المواطنين في بيئة معيشية صحية، وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وإبراز التحول نحو الإنتاج والاستهلاك المستدامين بتشجيع الابتكارات الاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال الجمع بين تنوع اللاعبين لصالح رجال الأعمال الناجحين وأصحاب الأفكار الناجحة.

منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، من حيث العرض النظري لمضامين اقتصادية تتعلق بالاقتصاد الأخضر، وتحليل واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر وكذا السياسات الداعمة لإنجاح خطط التنمية الوطنية والمحلية.

أولاً: إطار عام حول الاقتصاد الأخضر

1- الاقتصاد الأخضر: خلفية المفهوم وتطوره

لقد دفعت الأزمات العالمية المتعاقبة إلى البحث المعمق في صياغة نماذج اقتصادية متعددة تركز على الرفاه البشري وفق مقاييس تقليدية للأداء الاقتصادي، تراهن بالدرجة الأولى على زيادة الدخل دون مراعاة العدالة الاجتماعية والمخاطر البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، ذلك أن معدل استهلاك الأنشطة الاقتصادية للموارد يفوق بأضعاف إنتاجها طبيعياً بصورة مستدامة، الأمر الذي يقوض خدمات النظم الإيكولوجية على تغطية مشكلات الفقر والتفاوتات الاقتصادية بين الأمم من جهة، كما يهدد الطبيعة بسبب التلوث وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية من جهة أخرى.

وقد ظهر مفهوم "الاقتصاد الأخضر" كاستجابة لمخرجات الأزمات المتعددة للنمو الاقتصادي الجائر، إذ أدى ذلك إلى تغيير أنماط الاستهلاك وتصويب النشاط نحو القطاعات الخضراء الناشئة، كبديل فعال قائم على الاقتصاد في استخدام الطاقة واستهلاك الموارد بما يخلق فرص العمل ويحد من الفقر المدقع (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2012، ص.2)، يعرف Karen Chapple الاقتصاد الأخضر بأنه: "اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية" (برحمون، 2016، ص.292)، وفي السياق ذاته يعتقد أنصار الاستدامة الضعيفة بأن أسباب الأزمة البيئية تتأتى من زيادة معدلات التلوث و الفقر وعدم المساواة نتيجة للجهل وأنانية الممارسات في التعامل مع البيئة، وهو ما يترتب عليه إعادة النظر في طرق التعليم و سن القوانين البيئية الملائمة، و توجيه السياسة العامة تجاه الاستغلال الأفضل للموارد، بينما يزعم أنصار الاستدامة القوية بأن المستقبل البيئي مهدهد ما لم نفكر في سلوكياتنا تجاه الطبيعة بما يحقق التوازن بين التقدم الاقتصادي والتنمية، ذلك أن جل الموارد الطبيعية ناضبة وغير متجددة (ابن جمعان الغامدي، 2007، ص.18).

وفيما يتعلق بمسألة اخضرار السوق يقترح "بول هوكين" مقارنة سوقية جديدة تختلف عن السوق الحرة التقليدية مفادها أن الأزمة البيئية أكثر حدة من الأزمات الأخرى، بيد أن السوق غير المنظمة تؤدي إلى تراكمات بيئية سلبية تنعكس على إلغاء تكاليف الأضرار البيئية وتعظيم الأرباح الاقتصادية، وهو ما يقودنا وفق ما يراه "هوكين" إلى تنظيم إداري وتخطيط حكومي أخضر يدعم آليات السوق بالاستناد على فكرة تشريع الضرائب الخضراء كتكاليف خارجية تدمج ضمن الأسعار السوقية، أو عن طريق اتخاذ قرارات سياسية تحد من حجم التلوث وتدافع عن مصلحة المجتمع العامة حسب ما ينادي به "دوشالت" (زيمرمان، 2006، ص-ص.128-130)، ويشكل الاقتصاد الأخضر في الجزائر أحد التوجهات التنموية التي يمكن أن تساعد في معالجة تحديين رئيسيين يواجهان تطورها ويتمثلان في: التنوع الاقتصادي وخلق الوظائف، في الوقت الذي تساهم فيه الصناعة بنسبة لا تتعدى 5٪ من النمو الاقتصادي، بحيث يمكن زيادة الاستثمار في هذا القطاع من خلال فروع الاقتصاد الأخضر كالطاقة المتجددة و الكفاءة الطاقوية و الزراعة والصيد البحري المستدامين و إدارة المياه والنفايات و السياحة البيئية والنقل المستدام و العمران البيئي و الخدمات البيئية، كما يمكن أيضا تحسين معدل التكامل الصناعي الحالي (الذي يتراوح ما بين 10٪ و 15٪) وتعزيز التنمية المحلية بإعادة التوازن بين مختلف الأقاليم، وتتجسد المبادرات الوطنية في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال البرنامج الخماسي (2015 - 2019) للنمو الذي يراهن على الاستثمار في القطاعات الخضراء كالزراعة و الطاقة و هندسة المياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة، باعتباره فرصة حقيقية لخلق قيمة مضافة مستدامة تتأتى عن طريق إعادة توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة نحو القطاعات الخضراء المنتجة ذات القدرة على خلق مناصب عمل دائمة، وتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي المستدام. (7 في أفق 2019). (UN, 2018, p. 26)

2- مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر

لقد شجعت الجزائر الانتقال بشكل تدريجي نحو اقتصاد أخضر وهو ما يتجلى في البرنامج الخماسي للنمو (2015 - 2019) الذي يركز على الفروع التالية : الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية و تدبير المياه ومعالجة وتدوير النفايات والخدمات المرتبطة بالبيئة وتدبير الفضاءات الخضراء، ويمكن أن تصل فرص التشغيل في قطاع الاقتصاد الأخضر إلى 1,4 مليون منصب شغل جديد لفئة الشباب والنساء في أفق سنة 2025 (وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، 2012، ص. 39). كما يترتب على إدماج المدن الخضراء ضمن مقارنة تنموية مستدامة إقامة تجارب نموذجية في مجال اقتصاد الطاقة وتثمين الطاقات المتجددة ، كما هو الشأن بالنسبة لمدينة بوغزول، وكذا تطوير مناطق للأنشطة الخضراء خاصة الصناعات الغذائية منها في ولاية تيبازة بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات أساسية لقياس الاقتصاد الأخضر نوجزها في: (معزوزي، وبن تربع ، 2018 ، ص.112).

- المؤشرات الاقتصادية

تعكس المعايير ذات البعد الاقتصادي للحصص القطاعية فيما يخص الاستثمار في مجال الطاقة، رسكلة النفايات والتشغيل، وغيرها من القطاعات التي تفي بمتطلبات القابلية للاستدامة.

- المؤشرات البيئية

تتعلق بالنشاط الاقتصادي القطاعي و/أو الكلي وتعتبر عن مدى الكفاءة في استخدام الموارد خاصة الحيوية والناضبة منها، وكذلك تخفيض معدلات التلوث.

- المؤشرات التجميعية

تشير إلى الرفاهية الاجتماعية ومستوى التقدم المحرز في الصحة، ومعدلات استهلاك رأس المال الطبيعي، وكذا مؤشرات المحاسبة البيئية، ومختلف الأبعاد الأخرى.

3- واقع التأهيل البيئي في المؤسسات الجزائرية

استعرض ممثلو القطاعات المعنية بتأهيل المؤسسات الاقتصادية ومنها: وزارة البيئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووزارة الصناعة وترقية الاستثمار مختلف برامج التأهيل التي شملت المؤسسات، بحيث توجه الإعانات المالية التي تخصصها الدولة لتأهيل كل المؤسسات الاقتصادية مهما كان حجم عمالها، وتساهم مصالح الدولة بنسبة 50٪ من إجمالي الغلاف المالي المخصص للتأهيل، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد المسجل من قبل الدولة على جميع الأصعدة تسجل بعض النواقص في المجال البيئي تتمثل فيما يأتي:
(<http://www.mdipi.gov.dz>)

- المستوى الاقتصادي

❖ الإقبال الضعيف على وضع أنظمة للإدارة المطابقة للمواصفات القياسية إلى غاية نهاية سنة 2007، حيث توجد 167 مؤسسة اقتصادية جزائرية حاصلة على شهادة إيزو 9001 و 06 مؤسسات فقط حاصلة على شهادة إيزو 14001 و 05 مؤسسات فقط حاصلة على شهادة إيزو 22000. ولهذا الغرض تحملت ميزانية الدولة حوالي 500 مليون دينار جزائري كنفقات موجهة لتمويل مثل هذه العمليات.

❖ تعدّ الإعانات التي تمنحها وزارة الصناعة من خلال المخصصات المالية لصندوق تحسين تنافسية الصناعية في الجزائر غير كافية فهي تمثل 50٪ من تكلفة وضع نظام إدارة الجودة أو البيئة وكذلك تكلفة الحصول على شهادة المطابقة.

❖ انتشار السوق الموازية في الصناعة والتجارة مع غياب الإحصائيات الرسمية لا تسمح بالتعرف على مدى تأثيره في الاقتصاد الأخضر وفي المؤشرات الاقتصادية الكلية.

❖ غياب تشريع يجبر المؤسسات على الإفصاح بنتائج أنشطتها الاجتماعية والبيئية، فنظام الإفصاح الوحيد الذي يكتسي الطابع الإجمالي هو ذلك الذي يتعلق بالقوائم المالية السنوية، وحتى إن كان هذا الأخير موجودا في القانون التجاري الجزائري لسنة 1975 بالنسبة لشركات الأسهم، فإن الجزائر لم تشترط في تطبيقه إلا منذ سنة 2005 بالنسبة للأشكال القانونية الأخرى للشركات وهذا في إطار صياغة جملة القوانين التي تدخل ضمن تأهيل المحيط الاقتصادي الجزائري.

❖ غياب ثقافة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي والأخلاقي والبيئي نظرا لعدم القدرة على معرفة متطلبات ورغبات الأطراف ذات المصلحة من أجل الاستجابة لها هذا من جهة، واعتبار الإفصاح عديم الجدوى يمكن أن يلحق ضررا بالنسبة للمؤسسة عند الإفصاح عن المعلومات للمنافسين من جهة أخرى.

❖ نقص الكفاءات المحلية خاصة منها الخبرات التي تساعد المؤسسات على صياغة التقارير البيئية والاجتماعية والإدلاء بها لمستخدميها، فمعظم المؤسسات التي حصلت على شهادة إيزو 9001 نسخة: 2000 منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2005، تم مرافقتها من طرف كفاءات أجنبية إلى غاية 2006 حيث تم تكوين كفاءات وطنية تشرف على مرافقة المؤسسات الاقتصادية الراغبة في الحصول على مثل هذه الشهادة.

- المستوى الاجتماعي

❖ ضعف الجمعيات المهنية الممثلة لمختلف قطاعات النشاط وعدم احتوائها على عوامل تعطيها قوة الضغط، فهذه الجمعيات تشكل أداة في يد السلطات العمومية تستعمله التوجيه سياساتها العامة.

❖ انتشار ظاهرة الفساد بأشكاله المختلفة منها تغليب المصلحة الشخصية والمحسوبية والنفوذ الشخصي وكذلك انتشار الرشوة وتبييض الأموال، فالجزائر توجد في مرتبة جد متقدمة ضمن قائمة الدول التي تعاني من هذه المشكلات.

❖ الاعتماد على قوانين العمل والسهر على تطبيقها من طرف مفتشي الأعمال لتقييم درجة الاهتمام بالمجالات الاجتماعية، وهذا الإجراء غير كاف إذ ينبغي إدماج معايير للتدقيق الاجتماعي والمساءلة الاجتماعية.

❖ غياب التكامل بين التمثيلات النقابية وكذلك التمييز فيما بينها يخلق التشتت الاجتماعي بدل لملمته.

- المستوى البيئي

❖ نقص القوانين والتشريعات التي تجبر المؤسسات على تحسين أدائها البيئي والاجتماعي وكذلك تلك التي تعاقب المؤسسات التي لا تحترم البيئة والمعايير الاجتماعية.

❖ عند اتخاذ قرار استثماري معين في إطار قوانين ترقية الاستثمار في الجزائر فإنه لا يشترط في دراسة جدوى المشاريع إدماج البعد البيئي، فدراسة الجدوى تركز فقط على الجوانب الفنية و التسويقية والاقتصادية والتمويلية، وقد تضاف أحيانا الدراسة القانونية إذا ما كان المشروع موضوع الدراسة مشروعاً كبيراً.

❖ غياب العقوبات والغرامات الراحدة ضد المؤسسات التي تستفيد من الامتيازات الجبائية في إطار قوانين تشجيع وتطوير الاستثمار في الجزائر ولا تدمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية كأحد مقومات منح الامتيازات.

ثانياً: مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

1- السياسات الوطنية الموضوعة لدعم الاقتصاد الأخضر

انطلاقاً من مشروع الألفية للأمم المتحدة الذي ينص على تحقيق الأهداف التالية: القضاء على الفقر المدقع والجوع، تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، ضمان الاستدامة البيئية، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (الأمم المتحدة، 2011، ص.ك)، سعت الجزائر من خلال استراتيجية وطنية لدعم الاستثمارات الخاصة إلى الحد من الفقر وتحقيق الأهداف السابقة انطلاقاً من تجسيد برامج تشمل على: (ابن جليلي، 2007، ص-ص.8-10)

* الارتقاء بمعدلات التنمية البشرية عبر السنوات بالتركيز على تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والرفع من الحد الأدنى المضمون للأجور.

* وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تراعي من خلالها بناء اقتصاد أخضر بالاستناد على الشراكة مع بعض الدول الرائدة مثل: ألمانيا في مجال الطاقة المتجددة وتطوير صناعة السيارات.

* بناء الخطط التنموية الخماسية والقطاعية وتكييف أهدافها بما يتماشى ومتطلبات المجتمع المحلي بإدراج مؤشرات إضافية تخدم مصلحة الأفراد والجماعات المحلية.

* التقييم الكمي والنوعي لاحتياجات البلد من الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لتغطية كافة القطاعات الاستراتيجية وتحقيق النتائج الإنمائية المحددة.

ولقد ارتكزت السياسات الخضراء المتبناة في الجزائر على مجموعة من الأدوات الاقتصادية تمثلت في الجباية البيئية وتحويل الدعم أو رفعه التدريجي على الموارد الطبيعية الرئيسية) كأسعار الطاقة والمياه والوقود (... كما اعتمدت مبدأ الملوث الدافع الذي يقصد به إدراج كلفة الموارد البيئية ضمن ثمن السلع أو الخدمات المعروضة في السوق، حيث يرجع الاقتصاديون سبب تدهور البيئة إلى مجانية استخدام الموارد البيئية، وقد اعتمد المشرع الجزائري معياراً مبسطاً في تحديد الملوث من خلال قانون المالية لسنة 2002 حيث ربطه بالنشاط الذي يقوم به العون

الاقتصادي ويخضع حسب مرسوم المنشآت المصنفة إما إلى التصريح من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي أو الوزير بحسب طبيعة وخطورة النشاط.

- الجباية البيئية

الجباية البيئية هي اقتطاع نقدي جبريت فرضه الدولة على المنتج كعقوبة له على تلويث البيئة، وبالتالي عندما يدفع الملوث ثمن ملوثاته فإن هذا سيكون حافزا لعدم التلويث، أو البحث عن تكنولوجيا نظيفة بيئيا حتى يساهم في التقليل من نفقاته، وتوجه الإيرادات المحصل عليها إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث بنسبة 75٪، أما الجزء المتبقي فيوجه إلى ميزانية البلدية بنسبة 10٪ وللميزانية العمومية بنسبة 15٪، ومن بين الرسوم البيئية المطبقة على النشاط الاقتصادي نذكر: (رزيق، وطالبي، 2006، ص.10) الرسوم متعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة، الرسوم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة، رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج بالمستشفيات والعيادات الطبية، الرسوم تكميلي على التلوث الجويدي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم، الرسم على الوقود، الرسم على الانبعاثات السائلة الصناعية، الرسم على الأكياس البلاستيكية.

- الإنفاق الحكومة

هو تلك الموارد المالية التي تخصصها الدولة الجزائرية أساس التدابير مكافحة التلوث وحماية الموارد الطبيعية وتشمل:

- ❖ برامج إنجاز شبكات التطهير ومحطات التنقية.
- ❖ برنامج تجديد الغابات وإصلاح الأراضي، والاستصلاح المتكامل للسهوب.
- ❖ برنامج التجهيزات المضادة للتلوث التي تقتنيها المؤسسات العمومية الكبرى في قطاعات الطاقة والصناعة.
- ❖ النفقات المتعلقة بجمع النفايات وطرحها في المفارغ.
- ❖ نفقات الصحة العمومية المتعلقة بالبيئة.
- ❖ نفقات تسيير الوكالات الرئيسية.

- النفقات الخاصة

لضمان تمويل الاقتصاد الأخضر في الجزائر اعتمدت الحكومة على تحصيل الرسوم والضرائب البيئية والإنفاق على عمليات المعالجة والحماية، وفي إطار ذلك خصصت مجموعة من الصناديق التي من أهمها :

- ❖ الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث إضافة إلى: (جودي، 2007، ص.158)
- صندوق محاربة التصحر وتنمية السهوب وتربية الحيوانات والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا.

- ❖ الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الساحلية.
- ❖ الصندوق الخاص لتنمية الجنوب من أجل تسيير إيجابي لصالح الجهات الجنوبية.

2- رهانات تطوير القطاعات البديلة عن المحروقات

في مجال تطوير الطاقات المتجددة حققت الجزائر أداء معتبرا في ما يتعلق بإقامة هياكل قاعدية تركز على دعم الاستراتيجية البيئية، ويتجلى ذلك بالأساس في مجال ردم الفضلات ومعالجة المياه القذرة لإعادة استعمالها، وقد هيأت السياسات الملائمة لإنجاحها تتمحور حول تحسيس المجتمع وتربيته بيئيا لإضفاء البعد التنموي على البرامج المشجعة على المبادرات العمومية والخاصة في هذا المجال، وفي إطار تنفيذ برنامج الفعالية الطاقوية عملت الحكومة الجزائرية على تشجيع عمليات التنقيب عن الغاز الصخري في ظل الاحترام الصارم للبيئة وصحة السكان لضمان الحفاظ على الاستقلالية الطاقوية للبلاد، ولذلك تسهر الحكومة جاهدة على تجسيد البرنامج الوطني المتعلق بتطوير الطاقات المتجددة الذي يتمحور بالأساس حول: (الوزارة الأولى الجزائرية، 2017، ص.19)

- ❖ تحقيق التكامل بين القدرات الوطنية المتاحة.
 - ❖ وضع إطار تشريعي وتنظيمي محفز لإنتاج وتسويق الطاقات المتجددة.
 - ❖ إقامة نشاط اقتصادي حقيقي موجه نحو الطاقات المتجددة.
 - ❖ إعداد أطلس وطني لمكامن الطاقة الشمسية.
 - ❖ تحديد المواقع ذات القدرات الكبيرة في مجال طاقة الرياح.
- ومواصلة لمسيرة التنمية المستدامة ركزت الحكومة أيضا على القطاعات الثلاثة التالية: (الوزارة الأولى الجزائرية، 2017، ص-ص.26-28)

- الميدان الفلاحي

- ❖ مواصلة تنمية الفلاحة الصحراوية من خلال استحداث مساحات جديدة للاستصلاح.
- ❖ توسيع المساحات الفلاحية المسقية لتنتقل إلى واحد مليون هكتار.
- ❖ تجنيد شراكات بين مستثمرين وطنيين وأجانب من أجل تطوير فلاحة مكثفة وعصرية، في المجالات الحيوانية والنباتية، لا سيما في جنوب البلاد والهضاب العليا.
- ❖ تثمين المزارع النموذجية عن طريق منحها بالامتياز إلى مستثمرين على أساس دفاتر شروط.
- ❖ إيلاء الأهمية لتطوير الصناعات الغذائية قصد ضمان سوق أوسع بعديا بالنسبة للإنتاج الفلاحي المتنامي باستمرار، وذلك من خلال الصناعة التحويلية ومن خلال ترقيّة الصادرات.

❖ دعم قدرات التخزين بما في ذلك التخزين في غرف التبريد، وعصرنة المذابح

وتوسيعها.

❖ تعزيز قدرات ومناهج ضبط أسعار الإنتاج الفلاحي.

- ميدان الصيد البحري وتربية المائيات

تواصل الحكومة الجهد من أجل رفع القدرات الإنتاجية للصيد البحري وتربية المائيات، ولذلك تكثف استثمار تطوير الصيد البحري من خلال إعادة تأهيل و عصرنة الأسطول، وكذا إعادة تأهيل وتوسيع موانئ وملاجئ الصيد البحري، كما تشجع التكوين في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بهدف زيادة حجمه وتسويقه وفق تأطير صحي وتجاري، تُراعى من خلاله طرق صيد المرجان وفق برنامج وطني يضمن تجديده وتوالده.

- ميدان الغابات

❖ مخططات تهيئة الغابات على مساحة تقدر بنحو 200000 هكتار.

❖ برنامجه أم لإعادة التشجير يشمل مساحة تقدر بنحو 350000 هكتار.

❖ وضع أحزمة خضراء عبر الهضاب العليا بغرض الحد من زحف الصحراء، وإيلاء

عناية خاصة بأحواض مصبات السدود.

3- الصناعة البيئية لخلق مناصب العمل

لقد صيغت السياسة الوطنية للبيئة و من بين ما تشمله النقاط المتعلقة بالقطاع

الصناعي ويمكن حصرها في:

- الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2001-2011

أعدت الجزائر استراتيجية وطنية للبيئة ووضعت مخططا وطنيا لها، حيث تسعى من خلالها

إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي: (بوعشة، 2009، ص.10)

❖ إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

❖ العمل على النمو المستدام و التقليل من ظاهرة الفقر.

❖ حماية الصحة العمومية.

- من ناحية البرامج

❖ وضع برامج بيئية وطنية ودعمها من الناحية المالية من طرف الصندوق

الوطني للبيئة ومكافحة التلوث.(FEDEP) حيث يهدف هذا الصندوق إلى تقديم

مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية تسعى من خلال جهودها إلى القضاء على مصادر

التلوث أو التحكم فيها بإنشاء وحدات لتجميع النفايات ومعالجتها.

❖ إدماج الرأسمال إيكولوجي منذ سنة 2005 انطلاقا من مبدأ على من يلوث البيئة أن

يدفع الثمن والهدف من ورائه حث المؤسسات الصناعية على انتهاج تصرفات أكثر حماية

للبيئة، وفي هذا الصدد تم إدراج الرأسمال بيئي في قانون المالية لسنة 2005 وصدرت

في السنة نفسها تعليمية وزارية توضح كيفية تطبيق الرسم، حيث حدد مبلغ الرسم بـ:

24.000 دج عن كل طن من النفايات إذا كان الملوث هو مستشفى أو عيادة وب: 10.500

دج عن كل طن إذا كان الملوث يمارس نشاطا صناعيا (<https://www.impots-dz.org>).

- من الناحية التشريعية:

❖ تم صياغة جملة من القوانين منذ سنة 2001 أهمها:

▲ القانون 01-19 المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير ومراقبة والاستغناء عن الفضلات.

▲ القانون 01-20 المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة.

▲ القانون 03-10 المؤرخ يوم 19 جويلية 2004 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

▲ القانون 04-09 المؤرخ يوم 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

▲ القانون 04-20 المؤرخ يوم 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

❖ تمت المصادقة على جملة من الاتفاقيات الدولية أهمها بروتوكول كيوتو.

❖ إنشاء جملة من الهيئات والمنظمات المعنية مباشرة بالتنمية المستدامة منها:

▲ المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف.

▲ المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

▲ الوكالة الوطنية للفضلات.

▲ المركز الوطني للتكوين في البيئة.

▲ المركز الوطني للتنمية الموارد البيولوجية.

▲ المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة.

4- وضع أدوات للإدارة البيئية

تشتمل الأدوات التي تم وضعها في إطار إدماج البيئة ضمن انشغالات التسيير على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ما يلي (<http://www.algerie-monde.com>):

- القيام بحوالي 100 دراسة من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية.

- القيام بالتدقيق البيئي لحوالي 10 مؤسسات اقتصادية.

- مرافقة المؤسسات الاقتصادية في وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات

القياسية Y يزو 14001:2004.

- إبرام عقود للفعالية البيئية بين المؤسسات الاقتصادية وحوالي 50 مؤسسة اقتصادية

عامة وخاصة، مما يشمل عقد الفعالية البيئية أن تلتزم الشركة من خلاله بتطبيق واحترام كل

القوانين التي تسمح بحماية البيئة حيث تحدد الشركة بشكل طوعي لالتزاماتها البيئية التي قد تكون:

- ❖ تحديد الإجراءات وتطبيقها للحد من التلوث وتطوير تلك الإجراءات.
- ❖ رد الاعتبار للأراضي التي أصابها التلوث بفعل النشاط الممارس من طرف المؤسسة.
- ❖ تقديم الدعم للمؤسسة في صياغة أهدافها الاستراتيجية التي تساعد في تحقيق الإنتاج النظيف، والخطط التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف خاصة منها ذات البعد البيئي.
- ❖ إسهام المؤسسة في كل البرامج التي تديرها الوزارة والتي من خلالها يتم التفكير والتخطيط في القوانين والمعايير البيئية.
- ❖ مساعدة المؤسسة في وضع أنظمة للإدارة البيئية.
- ❖ مساعدة المؤسسة في وضع إجراءات للرقابة على إدارة النفايات ومكافحة التلوث.
- ❖ صياغة ميثاق المؤسسة الصناعية من طرف 3000 مؤسسة صناعية عامة وخاصة.
- ❖ إنشاء منصب مندوب البيئة على مستوى حوالي 1000 مؤسسة اقتصادية عامة وخاصة.

5- المساعدات التقنية وإبرام اتفاقيات مع مؤسسات دولية متخصصة

تطبيقا لبرنامج التأهيل البيئي نفذت الجزائر جملة من الاتفاقيات الثنائية هدفها الاستفادة من الخبرات التقنية لبعض الهيئات الدولية المختصة ومن بينها:
- مشاريع التعاون التقني الجزائري الألماني GTZ: تضمن هذا التعاون القيام بجملة من المشاريع وأهمها:

- ❖ مشروع كونفورم 1997 : من خلال هذا المشروع تم تكوين جملة من الخبراء الجزائريين في مجال الإدارة البيئية وفي وضع المواصفة القياسية إيزو 14001 والتدقيق البيئي.
- ❖ مشروع الإدارة البيئية المربحة: يهدف المشروع إلى تحقيق ثلاثة أهداف:
 - ♣ تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال التقليل في التكاليف.
 - ♣ تخفيض الأثر البيئي من خلال التقليل من النفايات والمياه المستعملة والهواء المنبعث وكل المخلفات الأخرى.

٨ توفير التنظيم المناسب الذي يسمح بإحداث التغيير في التسيير، وقد استفادت من هذا المشروع ثماني مؤسسات كلها من القطاع الخاص وقد ساعد هذا المشروع بعضا منها في الحصول على شهادة إيزو 14001 .

❖ **مشروع إيزو 14001 GTZ - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة:** يهدف المشروع بمساعدة 07 مؤسسات جزائرية في وضع أنظمة لإدارة البيئة بغية الحصول على شهادة إيزو 14001.

الخاتمة

تتمحور إيرادات الاقتصاد الجزائري بالأساس حول مداخل المحروقات وقد أدى الاستيراد المكثف للمواد الغذائية بشكل متزايد إلى إثقال كاهل الميزان التجاري في سياق مطبوع بانخفاض سعر البرميل، وقد ترتب على ذلك منافسة قوية في أسواق الغاز الدولية دفعت بأصحاب القرار إلى انتهاج سياسة دعم الاقتصاد جزئيا من الاستثمار العمومي (برامج مهمة في قطاع السكن و البنى التحتية والبحث)، في حين تبقى مساهمة القطاع الخاص محدودة، حيث تسعى الصناعة الوطنية جاهدة لإيجاد موطئ قدم لها في ظل اقتصاد موجه بقوة نحو التجار والاستيراد، والحال أن الصناعة تعد محرك تحويل الاقتصاد ومصدرا للتنمية والتقدم. وأمام التحديات البيئية أصبح البلد يحتاج لصياغة نموذج صناعي جديد يحترم القيود البيئية وأكثر تنافسية تجعله قادرا على خلق المزيد من فرص العمل الدائمة والمساهمة في التنمية المحلية، وذلك من خلال تحقيق الانتقال الطاقوي وتنمية القطاعات الخضراء، غير أن هي تعين تعزيز الجهود المبذولة وربطها فيما بينها في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر.

نتائج الدراسة

انطلاقا من الوضع القائم بخصوص التربة البيئية في الجزائر والاستراتيجيات الصناعية المنتهجة عبر المخططات التنموية المتتالية التي تعكس وجود بعض النواقص التشريعية والقانونية، وكذا التكنولوجيا والتقنية منها، يتضح لنا القصور المسجل في النتائج المتحصّل عليها من خلال الأهداف المسطرة، سواء ما تعلق بمداخل الصناعات الخضراء أو بطرق تسيير المورد البشري واستغلاله الكامل وهو ما يقودنا إلى الحكم بصحة الفرضيتين الأولى والثانية، وعدم صحة الفرضية الثالثة وعليه فإن:

❖ **الفرضية الأولى:** تنتهج الجزائر سياسات وطنية رشيدة تراعي مبدأ الخصوصية الصناعية القائمة على التنوع الطاقوي.

❖ **الفرضية الثانية:** تفتقر استراتيجية الاقتصاد الأخضر في الجزائر إلى بنية وزارية مختصة بوضع سياسات وبرامج اقتصادية متكاملة مع السياسات و البرامج المالية.

❖ **الفرضية الثالثة:** لا تحقق الصناعة البيئية في الجزائر الاستغلال الكامل للقدرات الوطنية المتعلقة بالطاقات المجددة.

الاقتراحات

لقد أن الأوان لإعادة النظر في السياسات العامة و الأهداف المسطرة لتحقيق نجاعة أكبر في الأداء الشامل وتواصل حقيقي و مستمر بين الفاعلين على المستوى الوطني، وعلى ذكر هذه الحقائق

نعرض بعض الاقتراحات التي نطمح من خلالها إلى تفعيل آليات الاقتصاد الأخضر وتحسين الأوضاع المجتمعية ممثلة فيما يأتي:

- تبني استراتيجية شاملة للاقتصاد الأخضر ذات أهداف ومؤشرات محددة وقابلة للقياس، تتمحور حول فرص الشغل في مجال الاقتصاد الأخضر، والابتكار التكنولوجي، والبحث والتطوير، والاندماج الصناعي واثمين رأس المال الطبيعي.
- وضع دليل خاص بمهن الاقتصاد الأخضر وإدراجها في لوائح الأنشطة الاقتصادية.
- تكييف النظام التعليمي وبنيات التكوين المهني والتكوين المستمر مع المهن الجديدة وتعزيز الشراكات بين الجامعة ومراكز البحث والشركات وغرف التجارة والصناعة والتنظيمات المهنية.
- وضع نظام وطني للابتكار يكون أكثر فعالية ويستند إلى سياسات عمومية لدعم الابتكار، لاسيما لفائدة الشركة الصغيرة والمتوسطة ذات الموارد المالية والكفاءات المحدودة.
- إصلاح السياسة الصناعية لتشجيع الاستثمار الأخضر.
- تعزيز التدابير الخاصة بالتتبع والتقييم خاصة من خلال إعداد مؤشرات فرعية دقيقة للاقتصاد الأخضر.
- تيسير نقل التكنولوجيات الخضراء في إطار التعاون شمال-جنوب وجنوب-جنوب.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 1- ابن جليلي، رياض. (2007)، حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية، مجلة جسر التنمية، العدد 65، ص-ص 8-10.
- 2- ابن جمعان الغامدي، عبد الله. (2007). *التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة*. السعودية: جامعة الملك سعود.
- 3- الأمم المتحدة. (2011). *الشراكة العالمية من أجل التنمية: حان وقت التنفيذ*، نيويورك.
- 4- برحمون، حياة. (2016). *الاقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة: تجربة الإمارات*. مجلة معارف، العدد 21، ص-ص 290-308.
- 5- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2012). *مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة*، نيروبي.
- 6- بوعشة، مبارك. (2009). *الإطار القانوني لحماية البيئة والتنمية المستدامة: حالة الجزائر*. قدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع حول اقتصاديات البيئة والعولمة. جامعة الزيتونة الأردنية. الأردن.
- 7- جودي، ليلي. (2007). *الاستقرار البيئي في ظل*
- 8- *قيود تمويل التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر*. شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، غير منشورة.
- 9- رزيق، كمال. طالب، محمد. (2006). *الجباية كأداة لحماية البيئة- حالة الجزائر*. قدم إلى الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة. جامعة المدية. الجزائر.

- 10- زيمرمان، مايكل. (2006). *الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية*. الجزء الثاني. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- 11- معزوزي، عيسى. بن تريح، بن تريح. (2018). نحو إرساء المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال كأساس محوري لدعم الاقتصاد الأخضر. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، المجلد 03، العدد 06، ص-ص 435-455.
- 12- الوزارة الأولى الجزائرية. (2017). *مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية*، ص.19، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2018.12.25 من الموقع الإلكتروني: www.premier-ministre.gov.dz
- 13- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار. (2012). *قابلية التشغيل وروح المقاوله لدى الشباب والنساء في إطار الاقتصاد الأخضر*، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 14- Direction General de La Petite et Moyenne Entreprise. (2018). visite le : 20.12.2019, on Line : <http://www.mdipi.gov.dz/?-Direction-Generale-de-La-Petite-et->
- 15- Environnement Algérie, visite le : 05.08.2019, On Line : <http://www.algerie-monde.com/environnement/>.
- 16- United Nations Economic Commission for Africa. (2018). *Africa Sustainable Development Report*, consult the: 10/05/2018, through the following link: https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/asdr_2018_en_web.pdf
- 17- www.impots-dz